

انفعالات الحب الطارئ

علي الصراف
كاتب عراقي

كاد الانفعال يدفع بدولة فلسطين إلى أن تتخلى عن مقعدها في جامعة الدول العربية. ولكنها اكتفت بالتخلي عن رئاسته دورتها الحالية. إذ قال وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي «إن فلسطين لن تتنازل عن مقعدها في الجامعة، لأن ذلك سيخلق فراغا يمكن أن يولد سيناريوهات مختلفة نحن في غنى عنها في هذه المرحلة الحساسة».

وهو ما يعني أن «الفراع» و«سيناريوهات» هما المشكلة، وليس مبدأ التخلي عن المقعد. وهذا أمر عجيب. ولكن حتى ولو خانت الصياغة، فإن المالكي وضع فلسطين في موضع يبدو عدائيا تجاه الجامعة العربية. وفي ذلك من الغطرسة ما فيه.

ماذا يعني أن تتطرس على الجامعة العربية، وأن تقول فيها ما لم يقله مالك في الخمر؟ ماذا يعني أن تهاجم هذه المؤسسة، وأن تتخلى عن دورك فيها، لجرد أنها رفضت ما تريد أن ترفضه عليها؟ وأي معنى من معاني «السيادة» يبقى، إذا ما تحولت قرارات الجامعة العربية إلى فروض يفرضها طرف واحد، لأنه هو صاحب القول السديد، وهو مالكة الوحيد؟ وهب أنك تملك حقاً. فهل يجز لك ذلك أن تتعالى فيه حتى على المؤسسة التي صنعت الاعتراف الأول بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد، وأفرغت لها مكانة الدولة ذات السيادة، التعالي في الحق، مثل التعالي في الباطل، يعنى البصيرة عن الحق نفسه، ويجعل الغرور هو الحوض الخنق.

هناك حقوق فلسطينية. هذا لا جدال فيه. فهل انكرها أحد؟ وهل تراجع الجامعة العربية، كمؤسسة، عما أجمعت عليه في شأن القضية الفلسطينية؟ لماذا تعود السلطة الفلسطينية إلى اللغة البائدة التي استخدمتها في إدانة

مصر عندما وقعت، لأسبابها الخاصة، اتفاقية كامب ديفيد؟ وهل في عودة اللغة إلى الوراء ما يفيد القضية الفلسطينية، أم أنه علامة على العيش في ذلك الورا.

وعلى نحو انتقائي أيضاً؟ ليست المسألة مسألة دفاع عن تطبيع أو هجوم عليه. المسألة الأهم هي مسألة فهم غائب لحقائق الواقع. وأول هذه الحقائق، أن احداً لم يتخل عن الحقوق الفلسطينية، ولا تنازل عن نيابة عن الفلسطينيين عن أي شيء، ولو أردت الواقع، فإن السلطة الفلسطينية هي سيدة التنازلات. ابتداءً من ثوب وفتراة اتفاقات أوسلو إلى التنازلات الواقعي عن انتهاكاتنا من جانب إسرائيل.

لا تقل للناس إن السلطة الفلسطينية أصدرت بيانات في إدانة تلك الانتهاكات، إسرائيل لا تشتري تلك البيانات بقرش. ولا تقل للناس إنك ثابت على المواقف والمبادئ، فهذا ما لا دليل ماديا عليه، سوى أن السلطة الفلسطينية التي ظلت تتراخى وتتراخى في مواجهة إسرائيل حتى أطمعتها بالمزيد من التوسع والاستيطان، قبل أن يبلغ الطمع الضفة الغربية نفسها.

السلطة الفلسطينية التي تعيش في عالم البيانات، هي التي مهدت لإسرائيل أعمالها التوسعية، وهي التي عرقلت

ممكناً

ممكناً

دوافع الشعب الفلسطيني للوقوف بوجه إسرائيل. وهي التي جعلت التعايش مع الاستيطان ممكناً.

الفلسطينيون لم يختاروا ما اختارته لهم سلطتهم. سوى أنها عوضت ما ضاع من أرضهم ببيانات، وأشبعت فقرهم وحرمانهم بشعارات، وظلت تقول ما لا تفعل، وتعمل ما لا تقول. حتى الرواية الفلسطينية تم التخلي عنها، لتصبح المسألة وكأنها «سوء تفاهم».

أنظر إلى الحماسة التي أمسكت بها من التلابيب لإنهاء الانقسام بعد دهر من التزلزل والتفكك، لجرد أن دولة عربية قررت أن تقاوض التطبيع بوقف المزيد من الضم، ليأتي السؤال الذي لم يجب عليه أحد هو: أين ننتم كل ذلك الدهر؟

أهل الكهف في رام الله وغزة الذين صحووا فجأة على مغازلات وطرب، لم يتمكنوا حتى الآن من إنهاء الانقسام، وظل العزف المنفرد قائماً في اوركسترا الخطابات التي تشف الأسماع، ذلك لأن المسألة جاءت، كما جاء غيرها، كفورة القهوة، لتمارس انفعالات الحب الطارئ بين سلطتين لم تنزل أي منهما عن بغلة «المواقف». وكلها في النهاية بيانات، لا تساوي في قيمتها شروى نقير.

ولقد اشترينا مواقف وبيانات حتى شبعنا، من دون أن تثمر شيئا إضافيا أو تحمي شيئا يضيع. وكان سلعتنا في معركة التحرير هي بيان نقوله ونستريح. ولقد اخذت سلطتنا الانقسام الفلسطيني أن تواصل المفاوضات في تركيا. وبرغم كل ما في ذلك من سوء وإهانات لامة العربية، فإنهما لم تتعلما من أردوغان نفسه، أنه بعد كل سباق البوارج الحربية في شرق المتوسط، رفع سماعة الهاتف ليقول لليونان إنه تنازل عن بغلة التصديق، وأنه مستعد للحوار. لا تسال، ما الذي كان يمنع الرئيس محمود عباس أن يشق الطريق إلى أبوظبي والمناطة لكي يكرس الكرسي ويجدد التوافق على الأسس التي لم يتخل عنها أحد؟

لا تسال، أيهما أنفع؟ هذا، أم ذاك؟ فهذا مما لا يحظر على الانفعال،



لجوء. هل كان يمكن للشياطين الزرق أن تتخيل هذا المنقلب من المساة؟

مسؤولية من كان ذلك؟ وكيف انتهينا إليه؟

يمكن للمرء أن يلقي بعبء المسؤولية على كل من يشاء. ولكنها في النهاية قضية شعب، كان مطلوباً له أن يقرر مصيره بنفسه، ولكنه لم يمسك بمصيره بالفعل، وظل هناك من يتكفل بأن يمسك ببعض أطراف المصير ويترك الباقي للقدر، من دون أن يعود إلى الناس ليسالهم، ومن دون أن يرد الأمانة إليهم، بما فيها بؤس العقاب وتريدي المصير. وحتى وإن ظل الفلسطيني يملك على الأمة العربية حق الدعم والمؤازرة، فعلى كل تفاصيل حياته. أفلم يكن هذا هو الواقع؟ ألم تؤد الجامعة العربية دورها فيه؟

وبحكم أنها قضية شعب، أفلم يكن من الواجب أن تكون العودة إليه هي الجواب الطبيعي، في كل منعطف، وحيال كل خيار ممكن؟ أو لنساله عما فشلنا فيه؟ أو ماذا يتعين أن نفعل؟ أما أن تسيطر على حقه في الاختيار والتفكير والتدبير، عن طريق خطاب قديم، وانفعالات تتضارب بين حب وغضب، فهذا ما ثبت أنه لا ينفع.

لمؤازرة الشعب الفلسطيني ودعم سلطته الوطنية، ومساندة الحقوق المشروعة. ولولا تراجع السلطة الفلسطينية، ما تراجع أحد عن أي شيء. وفي الواقع، فإن الدول العربية ظلت تقف على «يسار» السلطة الفلسطينية في ما يتعلق بالمواقف من إسرائيل. ولا تزال حتى الآن.

عندما يُحصى الفلسطينيون الفشل، فإن الثلاثين عاماً، تعني جيلين على الأقل. كما أنها تعني نصف أراضي الدولة الفلسطينية المزمعة، بمقاييس أوسلو نفسها، وأربعة أخماس القدس. ألم يكن ذلك فشلاً؟ ألم يكن يتطلب علاجاً؟ ألم يكن يقتضي تحمل مسؤوليات؟ ألم يتطلب الأمر أن تقول: تعالوا يا ناس، لنخرج من هذه الورطة؟ وتعالوا يا فلسطينيين إلى مؤتمر وطني جامع، يتسلم المفاتيح؟

ومن بعد ذلك، فكم من الوقت يحتاج المرء لكي يفك عن ظهر البعير؟ وهل عقرت أرحام النساء في فلسطين لكي لا تلد قيادات جديدة؟ أم أنها لم تعد تنفع إلا لتصنع «القبيلة الديمغرافية»؟ ألم يقتض الواجب احترامها، هي نفسها، باحترام ما تقتضه؟ أطفال الحجارة الذين كانوا في نحو العاشرة، صاروا رجالاً، إنما ليبحثوا عن

ساعة كتابة بيان يشطب التاريخ ويتنصل، في خمس دقائق، من خمسين عاماً من الدعم، لينتحر الحب في الفجاء، بعد أول زبوجة هبت فيه. أكان الحب مزيفاً؟ أكان انتهازياً، صغير المرامي حتى ليجوز أن تقلب السلطان ظهر المحن لمصر، لنذهب إلى سرير جديد في أنقرة؟

فوق ذلك، فقد برزت انفعالات الغضب على الجامعة العربية إلى حد الاستعداد الضمني للتخلي عن عضويتها.

لا تقل للناس أين كنا، وكيف ضاعت ثلاثون عاماً. ولكن لا تقل للناس، أيضاً، كيف أنك لم تتغير، وكيف أن بياناتك ظلت ترد أصداء الحائط، وكيف أن العالم بقي هو نفسه، وكيف كان يجب على الأمة العربية، وعلى جامعتها، أن تغض الطرف عن كل شيء لكي تُصدر بياناً يرضيك، يدين ويندد، من النوعية إيماها التي فاز بها الكليل، إلا كليل الذين ظلوا لثلاثين عاماً يناورون، منها عشرون ظلوا فيها مسالمين، وعشرة منها منقسمين، وفيها كلها ظلوا مُطّبعين. الجامعة العربية، كمؤسسة، لم تكن مثالية، وظلت تتعثر في تحقيق ما ظل منتظراً منها في عدد لا يُحصى من القضايا، إلا أنها لم توفر جهداً

المبادرة الفرنسية في لبنان بين الاختراق والفشل

د. خطار أبو دياب
استاذ العلوم السياسية المركز
الدراسي للدراسات والبحوث - باريس

يجهد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لإنقاذ مبادرته اللبنانية بعدما وضع رصيده السياسي في الميزان من خلال رهبانه على المنظمة السياسية اللبنانية للتجديد بتأليف «حكومة مهمة» تهدف لتجديد الإصلاحات المطلوبة ومنع الانهيار المرتسم في بلاد الأرز. ويتضح من خلال مسار تأليف الحكومة العتيدة أن العوائق الخارجية والداخلية تضع المبادرة الفرنسية على المحك وأن احتمالات الفشل تزداد وفي مطلق الأحوال فإن حصول الاختراق لا يعني أن درب حكومة مصطفى أديب سيكون معبداً إزاء أزمة اقتصادية - نقدية - اجتماعية غير مسبوقه وأزمة نظام وأزمة دور وأزمة علاقة بالحيط العربي. والأدهى والأشد للمبادرة الفرنسية افتقارها للتأييد الأميركي والرضا العربي، وعدم إمكان تعويلها على أهلية شركاء لبنانيين متخصصين في تضيق الفرص وعلى دور المحور الإيراني الذي يأخذ لبنان أسيراً.

تفاقم الوضع بعد تفجير المرفأ المدمر وتعمق المازق السياسي - الاقتصادي. بينما باتت البلاد على شفير الهاوية وأصبح الانهيار مسألة وقت، اندفع الرئيس الفرنسي على وقع هول الكارثة في محاولة لإيجاد مخرج لازمة المستعصية لأنه مسكون بالتاريخ ومزيج من العاطفة والمسؤولية حيال كيان أسسته فرنسا المنتدبة قبل قرن من الزمن وتربطه صلات ثقافية وإنسانية ببلاده، إضافة إلى موقعه الجيوسياسي المميز في منطقة شرق المتوسط حيث تدور لعبة أم جديدة يحاول إيمانويل ماكرون حجز موقع متقدم ببلاده فيها. ومما لا شك فيه أن «سيد الإيزية» كان يعتقد ضمناً على الصلة التي نسجها مع إيران وربما راهن على أن موقفه المنفتح تجاهها ودفاعه عن «الاتفاق النووي» يسهلان له الأمر مع وكيلها اللبناني «حزب

الله» النافذ في المؤسسات بمجرد «الحوار معه والاعتراف بالتمثيل الشعبي لجناحه السياسي». لكن تبين مع الوقت أن المنظومة السياسية التي كادت تتعرض لضربة قاضية بعد «فضيحة المرفأ» استفادت من المبادرة الفرنسية لتعويض وضعها، وأن حزب الله الذي كان في وضع صعب اشتري وقتاً ثميناً من سبعة أسابيع (من أصل المهلة التي كانت تفصلنا عن الانتخابات الأميركية) ولم يتم الإيفاء بالتعهدات التي التزم بها القادة السياسيون باحترامها والذين كانوا قد اجتمعوا بماركرون في قصر الصنوبر. وهكذا كما كان متوقعاً، سهل هؤلاء المسكون بتلابيب النظام اللبناني الدور الفرنسي عبر الموافقة على اختيار الدكتور أديب رئيساً مكافئاً للحكومة عشية زيارة ماركرون الثانية أوائل هذا الشهر، لكنهم عادوا وأغرقتوا المبادرة الفرنسية بمساعدة شيطان التفاصيل وكانت عقدة حقيية وزارة المالية وشاغها بمخاطبة الشجرة التي تحجب غابة أزمة النظام والتجاذبات الخارجية المعقدة. وبعد مقارنة تبسيطية للدور الفرنسي المستجد مع الدور السوري فإن حربة ما بعد اتفاق الطائف (علمنا أن الفارق كبير بين الإمكانات والأساليب والغايات عند الطرفين)،

بتساعل بعض المتابعين عن سبب هذا الانخراط الفرنسي في لعبة معقدة غير مضمونة مع لاعبين داخليين وإقليميين غير موثوقين ويصل بهم الأمر للتساؤل عن فقدان باريس لخبرتها في سير أغوار السياسة اللبنانية وتشعباتها ونسيان درس شارل ديغول عن كيفية الذهاب إلى الشرق المعقد أو عن تقويم جاك شيراك للوعود والتعهدات التي لا تترجم إلا في مطبخها؟

الأرجح أن إيمانويل ماكرون وفريقه اعتبر أن الفرصة لا يجب تفويتها وأن لبنان الغريق والمنهوب والمنهك لا بد أن يتلهف للمساعدة الفرنسية، في ظل نوع من التخلي الدولي ومقاربة أميركية تتعامل مع لبنان على أنه تفصيل ضمن استراتيجية إقليمية وليس كملف قائم بذاته. بيد أن هذه الحسابات التي كانت تراهن على فرصة أو ثغرة اختراق، لم تأخذ بالحسبان أن التريث الأميركي لا يعني ضوفاً أخضر وأن إيران المنتظرة لحو باين لن تسهل تلقائياً المهمة الفرنسية، وأن نهج المحاصصة عند المنظومة اللبنانية يخفي كل العقبات.

وسرعان ما تبين أن العقوبات الأميركية التي طالعت اثنين من حلفاء حزب الله (مساعدي نبيه بري وسليمان فرنجية)، مما أسقط الرهان في طهران

على إدارة فرنسية أحادية للملف اللبناني، وسرعان ما دخل الثنائي الشيعي اللبناني - من خلال التمسك بحقيبة المالية وإصراره على تسمية وزيراً في نقض لروحية المبادرة الفرنسية التي تتكلم عن حكومة اختصاصيين من غير الحزبيين - في مسعى لإعادة إنتاج حصته من أجل تسهيل تأليف الحكومة المنتظرة.

على إدارة فرنسية أحادية للملف اللبناني، وسرعان ما دخل الثنائي الشيعي اللبناني - من خلال التمسك بحقيبة المالية وإصراره على تسمية وزيراً في نقض لروحية المبادرة الفرنسية التي تتكلم عن حكومة اختصاصيين من غير الحزبيين - في مسعى لإعادة إنتاج حصته من أجل تسهيل تأليف الحكومة المنتظرة.

بالرغم من هذه العقبات، بدت باريس متشبثة بمبادرتها مع إدراكها أن لا بديل عنها وإن إعلان إهانتها يعني أخذ لبنان إلى المهجول. من هنا بعد كلام الرئيس ميشال عون عن تحميل ميطن لنادي رؤساء الحكومة السابقين مسؤولية التعطيل نظراً لتمسكهم بالمبادرة في الحقائق السيادية ورفض ربط حقيبة المالية بطائفة محددة، ضغط الجانب الفرنسي على رئيس الحكومة الأسبق سعد الحريري كي يطلق مبادرة أعلن عبرها التنازل مرة واحدة وأخيرة للطائفة الشيعية بتسلم حقيبة المالية شرط أن يكون الوزير من المستقلين الذين يسميهم الدكتور مصطفى أديب، مما أعاد رمي كرة التعطيل في شبك الثنائي الشيعي. من دون أن يعني ذلك أن اللعبة داخلية محض بل لها تعقيداتها الإقليمية والدولية.

ومن الواضح أن لا الدول العربية التي يعول عليها من أجل تقديم المساعدات أو الدول الغربية ستكون

مستعدة لذلك في ظل إعادة إنتاج حكومة كما يريد حزب الله أو الثنائي الشيعي. وينبغي في هذا الإطار الإشارة إلى أن الاعتراض على ما يجري في لبنان عبر عنه بكل دقة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز حين تحدث عن انفجار المرفأ وتدهور الوضع اللبناني ودور حزب الله الذي وصفه بالإرهابي الإيراني وضرورة نزع سلاحه في معرض كلمته أمام «الجمعية العامة» لمنظمة الأمم المتحدة عبر تقنية الفيديو

وفي نفس السياق أكد ديفيد هيل مساعد وزير الخارجية الأميركية أن «لا مساعدات للبنان من دون تغيير وإصلاحات وإنهاء سيطرة حزب الله». أما مجموعة الدعم الدولية للبنان فقد دعمت مدرجات المبادرة الفرنسية للدفع باتجاه تفكيك الأرقام أمام التشكيل الحكومي.

على ضوء هذه الوقائع يمكن أن يضعف حزب الله في حال إسقاط المبادرة الفرنسية، إذ ستواجهه باريس (كما تواجه كل من تعتبره معطلاً) بأنه إذا لم تتألف الحكومة يكون هناك تخريب متعمد لإنقاذ لبنان. وعند ذلك ستصبح الطبقة السياسية اللبنانية مكتسوفة أمام العقوبات الأميركية التي يمكن أن تطال شريحة أوسع من أركان الطبقة السياسية التي ارتبطت أسماءها بالفساد وتسهيل الأمور مع حزب الله.

هكذا يتبين أن المبادرة الفرنسية دونها عقبات ليست داخلية وحسب بل عقبات خارجية كبيرة. إذ إن القبول بمطالب الثنائي الشيعي سيقود حكماً إلى تكرار تجربة حكومة حسان دياب مع حكومة مصطفى أديب. وهكذا فإن أي حكومة تراعي مطالب حزب الله سيتم التعامل معها من قبل واشنطن والرياض على أنها حكومة حزب الله مع ما لذلك من عواقب وتداعيات. حتى الساعة لم تكشف باريس عن الخطة «ب» في حال إحباط خارطة طريق مبادرتها وبما أن زمننا ليس زمن المعجزات سيحتدم الوضع اللبناني بانتظار رهانات وهمية على تريق مجهول.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

